الأمم المتحدة

E/CN.6/2005/NGO/29

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 February 2005
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير - ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة والإجراءات والمبادرات الأخرى: التحديات الراهنة والاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالنساء والفتيات وتمكينهن

بيان مقدم من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2005/1.

020305 020305 05-22692 (A)
0522692

البيـان

بمناسبة استعراض وتقييم منهاج عمل بيجين كل ١٠ سنوات، فإن الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، تنتهز هذه المناسبة للإعراب عن دعمها التام لمنهاج العمل وتنفيذه الكامل. ومنذ إنشاء الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في عام ١٩١٥، فقد عملت من أجل منع الصراعات المسلحة وخلق الظروف المؤدية إلى السلم المستدام على الصعيد العالمي. ونظرا لأن الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري، فقد شاركت مشاركة نشطة في جميع المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة والتي رعتها الأمم المتحدة. وفي ضوء الأعمال التاريخية لهذه الرابطة، فهي تواصل التأكيد على الكفاح من أجل الإقرار التام والتنفيذ الكامل لحقوق المرأة، بما في ذلك حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والجنسية.

وترى الرابطة أن ارتكاب العنف ضد المرأة، يقع ضمن سلسلة متصلة بعضها ببعض. فالعنف الاقتصادي والجنسي والسياسي المرتكب ضد المرأة يعاد تلقينه للناس جيلا بعد جيل في جميع البلدان، في مجموعة من القوى الاجتماعية القائمة والمنشأة لصالح الفتيان والرجال. ونحن نناشد الدول أن تقر بأن انعدام التكافؤ في المصالح الاقتصادية، بما في ذلك عدم التكافؤ في مجال الملكية والسيطرة على الأراضي والائتمان والموارد، لا يشكل عنفا فحسب، في حد ذاته، بل يتيح للرجال والفتيان مواصلة ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات اللاتي يعتمدن عليهم من الناحية الاقتصادية. ويتفاقم هذا الأمر من جراء الصراعات المسلحة وتنامي الأصولية الدينية التي تؤثر أيما تأثير على النساء المهمشات، بما في ذلك الأرامل، ونساء الشعوب الأصلية والأقليات، اللاتي يتعرضن عادة للعنف الذي ترتكبه الدول أو جهات من غير الدول التي يسيطر عليها الرجال والتي تكره النساء.

وفي استراتيجيات نيروبي التطلعية لعام ١٩٨٥، أقرت الدول بأنه: ''لا يمكن تحقيق السلم في ظل التفاوت الاقتصادي والجنسي، ونكران حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاستغلال المتعمد لقطاعات كبيرة من السكان، والنمو غير المتكافئ للبلدان، والعلاقات الاقتصادية الاستغلالية''.

وفي إعلان بيجين، المعتمد بعد مرور ١٠ سنوات، أعيد تأكيد ''أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم''، من النتائج المتوخاة في منهاج عمل بيجين وعقد الأمم المتحدة للمرأة.

وتؤيد الرابطة الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الرؤية. وعلى وجه الخصوص، نرحب بالإشارة إلى بدء سريان مفعول الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في عام ٢٠٠٣، وتحديد السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠ كعقد الأمم المتحدة لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، وإنشاء مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وعقد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة، المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، واعتماد مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ونحن نرحب بأعمال كيانات الأمم المتحدة لإدماج المنظور الجنساني في أعمالها، بما في ذلك تلك الأعمال المعنية بالسلام والأمن والأهداف الإنمائية للألفية، وتشجيع المضي في تعميم المنظور الجنساني عن طريق التنمية وتنفيذ خطط العمل الجنسانية الشاملة. ونتوقع إدماج المنظور الجنساني أثناء تقييم الأهداف الإنمائية للألفية خلال مؤتمر القمة المعني بالألفية الذي سيعقد في وقت لاحق من هذه السنة.

ونحن نناشد أيضا الدول الأعضاء إدراج المنظور الجنساني في أعمال جميع الوزارات على المستوى الوطني. وتقر الرابطة بإنجازات الحكومات الوطنية، مثل ناميبيا وجنوب أفريقيا ورواندا، والتي اعتمدت آليات مؤسسية ابتكارية، مثل وضع ميزانيات متعلقة بالمسائل الجنسانية ونظم تخصيص الحصص لقوائم المرشحين، من أجل تعزيز تمتع النساء كافة بحقوقهن والتعجيل بالمساواة الكاملة للمرأة.

وتناشد الرابطة الدول الأعضاء استثمار في أمن الإنسان وبناء السلام وإنهاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به أولئك الذين يستغلون الحروب لتحقيق المكاسب الفاحشة، وعصابات الجريمة المنظمة، وأولئك الذين يتاجرون في الأشخاص ويشترونهم. ونطالب الحكومات الوطنية، بما في ذلك تلك الحكومات التي تعمل كجهات مانحة ووسيطة، استخدام أهدافها وأعمالها الاستراتيجية المذكورة في مجالات الاهتمام الحاسمة من منهاج العمل، والمعنونة المرأة والنزاع المسلح، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ كسبيل لدعم إنجاز حقوق المرأة في جميع البرامج والعمليات الحكومية.

ولقد لاحظت فروع الرابطة الكيفية التي تؤدي بواسطتها السياسات الاقتصادية للتحول إلى القطاع الخاص واتفاقات التجارة الحرة، إلى مواصلة إفقار أغلبية كبيرة من شعوب العالم وتشريد النساء والرجال والفتيات والفتيان من بلدانهم أو داخلها، والنيل من استدامة موارد كوكب الأرض. ونحن نناشد الأمم المتحدة والدول الأعضاء والهيئات

الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية للسعي إلى التعاون المؤسسي من أجل رسم سياسات اقتصادية في إطار عمل معني بحقوق الإنسان.

ولا تؤيد الرابطة بيان تفسير الموقف الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة، في الاجتماعات الإقليمية للإعداد لاستعراض وتقييم منهاج عمل بيجين، أو أي إجراء تشريعي وطني ينال من أمن الإنسان بما في ذلك أمن المرأة الاقتصادي واستقلالها الجنسي. ونناشد الولايات المتحدة على إعادة التأكيد على منهاج عمل بيجين وتنفيذه. وعلاوة على ذلك، تناشد الرابطة الولايات المتحدة أن تقوم بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وترحب الرابطة بمحاولات الدول الأعضاء لمساءلة حكومة الولايات المتحدة عن التزاماتها الدولية، بما فيها تلك التي تعهدت بها بواسطة تصديقها على اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وإذ تقترب الرابطة من الذكرى السنوية التسعين لإنشائها في لاهاي، فنحن نواصل العمل من أجل تحقيق الظروف اللازمة لجهود التعاون المستمر فيما بين الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والحكومات والمؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة للعمل من أجل الأمن الجماعي للبشر والابتعاد عن النزعة العسكرية والعنف الاقتصادي ونحن نتطلع، بهذه الروح، إلى مواصلة العمل مع أخواتنا وأخوتنا في جميع أنحاء العالم للقضاء على جميع أشكال التمييز، وعلى الهياكل الاجتماعية التي تسفر عن إخضاع المرأة، وإلى تهيئة الظروف اللازمة لعالم صحي وسلام مستدام.